بيان السودان

Sudan Statement

أمـــــام

اللجنة السادسة – الدورة (78)

تحت البند (84)

حـــــول

سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

The Rule of Law at the National and International Levels

عمّار محمد محمود

Counsellor

Ammar Mohammed Mahmoud

نيويورك : أكتوبر 2023

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

السيد الرئيس،

ينضم وفدى للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن دول حركة عدم الانحياز والبيان الذى أدلى به وفد يوغندا إنابة عن المجموعة الأفريقية، وقد أحاط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/78/184).

السيد الرئيس ،،

يولى السودان أهمية كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي ويبذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تنهض بها الجهات ذات الصلة فى مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقا للدستور والقوانين المنظمة لذلك، باعتبار عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطنى مهمة داخلية تنهض بها الدول والحكومات.

نتفق بدءاً مع ما ورد في تقرير الأمين العام المرقوم (**A/78/184**) من أن أن سيادة القانون هي أساس التعاون المتعدد الأطراف والحوار السياسي، وأن دعم الأمم المتحدة لسيادة القانون يسهم في التمكين من إقامة مجتمعات يعمها العدل والإنصاف وذات مؤسسات قوية تحمي السكان في وقت الحرب وفي وقت السلم على حد سواء.

السيد الرئيس ،،

يؤكد السودان أنّ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى نص عليها تمثل مجتمعة إطاراً جامعاً يؤسس لسيادة القانون على المستوى الدولي من أجل ضمان علاقات دولية ودية تقوم على الحوار والتفاهم واحترام سيادة الدول ومنع استخدام القوة أو التهديد بها أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إنّ التسوية السلمية للنزاعات تمثل الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وضمان توثيق العلاقات الدولية وتجنب الحروب والنزاعات، وهى مرتكزات أساسية لتحقيق سيادة القانون وعملية تطويره. ومن المهم الإشارة الى ضرورة ضمان مشاركة كل الدول فى هذه العملية من خلال منهج شفاف وواضح يُمكّن من انخراط كامل الدول الأعضاء في الأنشطة والمبادرات التى تقوم بها الأمانة العامة باعتبار أنّ سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى هى المهمة الأساسية للدول والحكومات وينبغى أن يكون الجهد مشترك وعلى نحو يضمن التوافق ويتفادى محاولات فرض نموذج بعينه. مؤكدين من جديد على موقفنا الثابت أنه لا غنى عن الحفاظ على التوازن في تطوير الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون..

السيد الرئيس،،

من أجل تعزيز احترام الدول للقانون الدولي فإن الحاجة ماسة إلى برنامج لبناء القدرات الوطنية فى مجال سيادة القانون وتقديم العون الفني للدول وتبادل التجارب الناجحة باعتبار ذلك المدخل المناسب لهذه العملية.

في هذا الوقت الذي نقترب فيه من الثمانين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، فإن تطلعات وآمال مجتمعات العالم مرتبطة بالجهود التي تبذلها هذه المنظمة الدولية من أجل بناء عالم أفضل يسوده الأمن والسلام

وعلاقات التعاون والاحترام بين جميع دول العالم ولخير البشرية جميعها. لذلك فان الميثاق كان وسيظل وثيقة صالحة تؤكد على التعاون والتضامن الدولي من أجل خلق حاضر ومستقبل أفضل.

وشكراً السيد الرئيس